

E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2001/102
9 January 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت

الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان

دور مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وإنجازاته في مساعدة حكومة

كمبوديا وشعبها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام المقدم بموجب قرار اللجنة ٧٩/٢٠٠٠

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٢	٣-١ مقدمة
	أولاً- التقدم المحرز في عملية التحقيق في أشد الجرائم خطورة المرتكبة أثناء فترة نظام
٤	كمبوتشيا الديمقراطية ومحاكمة مرتكبيها.....
٥	١٥-٧ توصيات الممثل الخاص للأمين العام لحقوق الإنسان في كمبوديا
	ثانياً- دور مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مساعدة حكومة كمبوديا
٨	٦٢-١٦ وشعبها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان
٨	١٧-١٦ ألف- مذكرة التفاهم
٨	٥٥-١٨ باء- تنفيذ برنامج التعاون التقني وأنشطة مكتب كمبوديا
١٨	٥٧-٥٦ جيم- كمبوديات وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
	دال- موظفو مكتب كمبوديا والحالة المالية لصندوق الأمم المتحدة الاستثماري
١٨	٦٢-٥٨ لبرنامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا

مقدمة

- ١ - أنشئ مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٦/١٩٩٣، الذي كلفت فيه المفوضية بما يلي:
 - (أ) إدارة تنفيذ برامج المساعدة التعليمية والتقنية وبرامج الخدمات الاستشارية وتأمين استمرارها؛
 - (ب) مساعدة حكومة كمبوديا التي أنشئت بعد الانتخابات، بناء على طلبها، في الوفاء بالتزاماتها بموجب صكوك حقوق الإنسان التي انضمت إليها، بما في ذلك إعداد التقارير التي ستقدم إلى هيئات الرصد ذات الصلة؛
 - (ج) تقديم الدعم لجماعات حقوق الإنسان الحسنة النية في كمبوديا؛
 - (د) المساهمة في إنشاء و/أو تقوية المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛
 - (هـ) مواصلة المساعدة على صياغة وتنفيذ تشريعات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛
 - (و) مواصلة المساعدة على تدريب المسؤولين عن إقامة العدل؛
 - (ز) مساعدة الممثل الخاص للأمين العام لحقوق الإنسان في كمبوديا على أداء وظائفه.
- ٢ - وفي قرارات لاحقة طلبت لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة إلى الأمين العام، عن طريق ممثله الخاص لحقوق الإنسان في كمبوديا، وبالتعاون مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كمبوديا، مساعدة حكومة كمبوديا على تأمين حماية حقوق الإنسان لجميع السكان في كمبوديا.
- ٣ - وقد أعد هذا التقرير عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٩/٢٠٠٠. ويحتوي القرار على معلومات بشأن توصيات الممثل الخاص وبشأن دور وإنجازات مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا في الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٠ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ في مساعدة حكومة كمبوديا وشعبها على توطيد الديمقراطية ووضع الأساس اللازم لسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. كما يقدم التقرير معلومات عن بعض الجهود المنسقة التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة في كمبوديا، وعن ملاك موظفي المفوضية والحالة المالية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لبرنامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا. وقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب المفوضية في كمبوديا للفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٠ (A/55/291). وترد معلومات إضافية عن توصيات الممثلين الخاصين السابقين وعن عمل

مكتب المفوضية في كمبوديا في التقارير السنوية المقدمة إلى الجمعية العامة (A/49/635/Add.1) و A/50/681/Add.1 و Corr.1 و A/51/552 و A/52/489 و A/53/400 و A/54/353)، وفي التقارير السنوية المقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1994/73 و E/CN.4/1995/87 و E/CN.4/1996/92 و E/CN.4/1997/84 و E/CN.4/1998/94 و E/CN.4/1999/100 و E/CN.4/2000/109).

أولا - التقدم المحرز في عملية التحقيق في أشد الجرائم خطورة المرتكبة أثناء فترة نظام كمبوتشيا الديمقراطية ومحاكمة مرتكبيها

٤- خلال الدورة الماضية للجنة حقوق الإنسان نوقشت التطورات والشواغل المتعلقة بعملية التحقيق في أكثر الجرائم خطورة التي ارتكبت أثناء فترة نظام كمبوتشيا الديمقراطية، ومحاكمة مرتكبيها.

٥- وضع وكيل أمين عام الأمم المتحدة للشؤون القانونية، هانس كوريل، في البعثتين اللتين قام بهما إلى كمبوديا (في الفترة من ١٦ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٠، وفي الفترة من ٤ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠)، الصيغة النهائية على مواد التعاون بين الأمم المتحدة والحكومة الملكية لكمبوديا، بشأن تقديم مرتكبي الجرائم التي وقعت في فترة حكم كمبوتشيا الديمقراطية، للمحاكمة بموجب القانون الكمبودي. وتحدد مواد التعاون الالتزامات المشتركة للطرفين فيما يتعلق بتعيين القضاة ومساعدتي المدعين العامين ومدير ونائب مدير الإدارة، والامتيازات والحصانات التي يحق للموظفين المعيّنين دوليا التمتع بها، وترتيبات عملية ومالية لتشغيل الدوائر الاستثنائية. وبناء على طلب حكومة كمبوديا، اقترحت الأمم المتحدة إدخال تعديلات على مشروع القانون المتعلق بإنشاء دوائر استثنائية في المحاكم الكمبودية من أجل محاكمة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة أثناء فترة نظام كمبوتشيا الديمقراطية، لكي يكون هذا القانون منسجما مع مواد التعاون.

٦- وأثناء الفترة الممتدة من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أحرز بعض التقدم المحدود بشأن مشروع القانون. وفي أواخر أيلول/سبتمبر وأوائل تشرين الأول/أكتوبر ناقشت اللجنة التشريعية التابعة للجمعية الوطنية عددا من مواد مشروع القانون، غير أن المناقشة توقفت بسبب الفيضانات التي اجتاحت كمبوديا في تشرين الأول/أكتوبر. ووقت إعداد هذا التقرير، كانت اللجنة قد استأنفت واستكملت مناقشتها لمشروع القانون. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، شرعت الجمعية الوطنية في جلستها العامة، في مناقشتها لمشروع القانون الذي تم اعتماده بالإجماع في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ومن المتوقع مناقشته في مجلس الشيوخ عن قريب.

ثانيا - توصيات الممثل الخاص للأمين العام لحقوق الإنسان في كمبوديا

٧- عين الأمين العام، السيد بيتر لبرشت، ممثلا خاصا جديدا لحقوق الإنسان في كمبوديا، في ١٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٠، ليخلف كلا من السيد توماس همبرغ الذي استقال في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بعد أن شغل منصب الممثل الخاص منذ أيار/مايو ١٩٩٦، والسيد مايكل كيربي الذي شغل منصب الممثل الخاص في الفترة من ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٦. وخلال مدة خدمة الممثلين، قام القاضي كيربي بسبع بعثات رسمية إلى كمبوديا والسيد همبرغ بـ ١٦ بعثة رسمية. وقدم كل منهما تقارير إلى الجمعية العامة وإلى لجنة حقوق الإنسان. ويرد وصف للأنشطة التي اضطلع بها الممثل الخاص الجديد أثناء الفترة قيد الاستعراض، في تقريره المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها السابعة والخمسين. وقد اضطلع الممثل الخاص الجديد بأول زيارة رسمية لكمبوديا في الفترة من ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٨- وقد طلبت الجمعية العامة في القرار ٩٥/٥٥ الذي اعتمده في دورتها الخامسة والخمسين من الممثل الخاص الجديد أن يواصل، بالتعاون مع مكتب مفوضية حقوق الإنسان في كمبوديا، العمل الذي قام به سلفاه، وذلك بأن يقيم مدى التقدم المحرز في متابعة وتنفيذ التوصيات التي سترد في تقاريره المقبلة والتوصيات الواردة في تقارير الممثلين الخاصين اللذين توليا المنصب من قبله، وأن يواصل في نفس الوقت الاتصال القائم مع حكومة كمبوديا وشعبها. ولا يزال مكتب مفوضية حقوق الإنسان في كمبوديا يتابع تنفيذ السلطات للملاحظات والتوصيات، وكذلك جهود حكومة كمبوديا لإجراء تحريات عن حالات محددة للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي وجه إليها نظره. وسيتم إبلاغ لجنة حقوق الإنسان بالتطورات في هذا الصدد لكي تنظر فيها كجزء من تقرير الممثل الخاص.

٩- واستنادا إلى قرار الجمعية العامة ٧١/٥٤ وقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٩/٢٠٠٠ وكذلك إلى قرارات سابقة ذات صلة بالموضوع، استمر مكتب مفوضية حقوق الإنسان في كمبوديا في تنفيذ برنامج أنشطته خلال عام ٢٠٠٠، بما في ذلك أنشطة حماية حقوق الإنسان في كمبوديا. وأثناء الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، تلقى مكتب مفوضية حقوق الإنسان في كمبوديا ما مجموعه ٢٤٠ إدعاء يتعلق بانتهاكات لحقوق الإنسان، في مكتب بنوم بنه وفي مكاتب المقاطعات الثمانية الموجودة في بينتي مينشي، بتامابنغ، كومبونغ شام، كامبوت، مالاي، بيلين، بري، فينغ، سيم ريب.

١٠- وتضمنت الادعاءات المبلغ عنها ما يلي: حالات الطرد القسري، ومصادرة الأراضي تعسفا وما يصاحبها من تخويف، وكذلك حالات عدم الامتثال لحقوق العمل، بما في ذلك حالات عديدة من انتهاكات حقوق العمال المهاجرين. كما أبلغ عن ادعاءات حرمان الضحايا في الاحتجاز من تلقي المساعدة الطبية، وبالتمييز ضد الأقليات

الإثنية، وبالاستغلال الجنسي للنساء والأطفال، وبالالتجار بالأشخاص، وممارسة العنف ضد المرأة. كما تلقى مكتب المفوضية في كمبوديا عددا كبيرا من الادعاءات بالاعتقال والاحتجاز دون سند قانوني والاحتجاز لفترات مفرطة في الطول قبل المحاكمة. كما تلقى المكتب ادعاءات بممارسة رجال الشرطة للعنف وإفراطهم في استخدام القوة، وبالإعدام خارج نطاق القضاء أو الإعدام بلا محاكمة، وبوجود حالات اختفاء وقتل على أيدي عصابات، وبممارسة التعذيب والتخويف السياسي والعنف ضد الأعضاء في الأحزاب السياسية، ولا سيما الحزب المعارض، بما في ذلك حالات الإعدام خارج نطاق القضاء، وتدخل السلطة التنفيذية في الشؤون القضائية، والحد من حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير، وتخويف المدافعين عن حقوق الإنسان.

١١- وأجرى المكتب مقابلات مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وأسر الضحايا الشهود على حالات الانتهاكات، ونظمت اجتماعات مع السلطات على المستويين المحلي والوطني بهدف جمع معلومات إضافية عن الادعاءات، ومساعدة السلطات في دورها المتمثل في النهوض بحقوق الإنسان من خلال تقاسم المعلومات المتعلقة بالادعاءات، التي قام المكتب بتجميعها. كما أثرت حالات مع السلطة القضائية ووجهت إليها طلبات لاتخاذ إجراءات قانونية ضد الأشخاص الذين يدعى أنهم ارتكبوا جرائم تتعلق بانتهاك لحقوق الإنسان. وأجريت زيارات لكل من موظفي السلطة التنفيذية والسلطة القضائية لمتابعة التقدم المحرز في الحالات التي وجه انتباهها إليها.

١٢- وبشكل عام، أدت أنشطة الحماية التي قام بها مكتب المفوضية في كمبوديا إلى منع حالات الاحتجاز غير المشروع وكذلك إلى منع حالات الاحتجاز المطول وتيسير وصول الضحايا إلى المساعدة القانونية، والإفراج عن الضحايا المحتجزين بصورة غير مشروعة، وإخراج عدد كبير من النساء والفتيات القاصرات من الحبس وتخليصهم من الاستغلال الجنسي، وتوفير المأوى للعديد من الضحايا الأجانب للالتجار والاستغلال الجنسي، واتخاذ الترتيبات لإعادتهم الآمنة والطوعية إلى بلدانهم الأصلية. كما أدت أنشطة الحماية إلى تيسير تقديم المساعدة الطبية للأشخاص المحتجزين وتقديم المساعدة المادية المتواضعة إلى بعض سجون المقاطعات لتحسين ظروف السجن وتخليص الأشخاص من الاحتجاز لفترات مفرطة في الطول قبل المحاكمة.

١٣- وواصل مكتب المفوضية في كمبوديا، على النحو المشار إليه في التقرير السابق (E/CN.4/2000/108) توثيق وتحليل حالات انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بادعاءات القتل على أيدي العصابات وممارسة التعذيب، ولجوء رجال الشرطة إلى الاستخدام المفرط للعنف والتجاوزات التي يرتكبها أفراد الجيش. كما تم استيفاء المعلومات بشأن حالات جديدة للتعذيب وبشأن الحالات التي تم سابقا توجيه انتباه حكومة كمبوديا إليها في مذكرة قدمها الممثل الخاص في عام ١٩٩٧. وقدمت إلى الحكومة عشرون حالة ادعاء جديدة تتعلق بقيام موظفي الشرطة الوطنية في مقاطعة باتنابنغ بممارسة التعذيب في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، وتم فيها حث السلطات

على إجراء تحريات واتخاذ إجراءات قانونية ضد مرتكبي هذه الأفعال واتخاذ التدابير اللازمة لمنع تكرار هذه الممارسة.

١٤ - وواصل مكتب المفوضية في كمبوديا أنشطته المتعلقة بالأحوال السائدة في السجون، بما في ذلك تلك المتعلقة بالوضع القانوني للأشخاص المحتجزين. وأثناء الفترة التي يشملها التقرير، أجريت زيارات شهرية لا تقل عن عدد يتراوح بين ١٦ و ١٨ زيارة إلى مختلف السجون الوطنية وسجون المقاطعات. وأجريت مقابلات فصلية مع سلطات السجون والسلطات القضائية للتصدي لشواغل قانونية ومسائل أخرى هامة تتعلق بالأوضاع في السجون. وعلى مستوى البلاد، لا يزال حصول المحتجزين على المساعدة القانونية والغذاء الكافي والمياه النظيفة والصالحة للشرب والمساعدة الطبية دون أدنى المستويات الدولية. ويمكن عزو جانب كبير من هذه الشواغل مباشرة إلى الميزانية المحدودة المخصصة للسجون. ومع ذلك، فإن الشواغل المتعلقة مثلا بالتدابير التأديبية التي يلجأ إليها موظفو السجون والتي لا تتمشى مع إجراءات السجون، أو الممارسات المخالفة للأصول التي يتم اللجوء إليها للسماح بزيارة الأشخاص المحتجزين وعند الإفراج عنهم، هي أمور لا صلة لها بالقيود المالية ويمكن وقفها بصورة سريعة نسبيا في حال اتخاذ السلطات للتدابير المناسبة. وقد صادف موظفو مكتب المفوضية في كمبوديا بعض الصعوبات عند أداء مهامهم المتعلقة بالرصد. وعلى وجه التحديد، قام رؤساء السجون وموظفو السجون، في مناسبات عديدة، بمنع الوصول إلى السجناء والمحتجزين قبل المحاكمة لإجراء مقابلات خاصة معهم، حيث يتطلب ذلك الحصول على إذن مكتوب من المحاكم، وفقا لتعليمات أصدرتها في هذا الصدد وزارة العدل. ولا تزال حالة الأطفال المحتجزين مسألة تبعث على بالغ القلق.

١٥ - وأحيلت الحالات التي تنطوي على ادعاءات بانتهاك حقوق الإنسان إلى مختلف الآليات المختصة مثل المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بلا محاكمة أو الإعدام التعسفي، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والمقرر الخاص المعني بالنفيات السامة، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، والمقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان. كما لفت انتباه الآليات المختصة إلى مجموعة مؤلفة من ٢٤٠ شكوى تتعلق بانتهاكات لحقوق الإنسان تلقاها مكتب المفوضية في كمبوديا وذلك لكي تقوم هذه الآليات بالاطلاع عليها واتخاذ الإجراءات بشأنها عند الاقتضاء. وكجزء من برنامج المساعدة المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية الدولية يعتزم مكتب المفوضية في كمبوديا أيضا تدريب هذه المنظمات على تطبيق ولاية وطرائق عمل الآليات المعنية بهذه الإجراءات الخاصة.

ثالثاً - دور مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مساعدة
حكومة كمبوديا وشعبها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف - مذكرة التفاهم

١٦- انتهى العمل بمذكرة التفاهم السابقة بين حكومة كمبوديا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠. وحسبما أبلغت الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان من قبل، وافقت حكومة كمبوديا شفويا على تمديد العمل بهذه المذكرة حتى آذار/مارس ٢٠٠٢ لتمكين مكتب كمبوديا من مواصلة عملياته والمحافظة على برامج التعاون التقني التي ينظمها.

١٧- وأثناء الفترة قيد الاستعراض، عقدت اجتماعات عديدة بين وزارة الشؤون الخارجية والتعاون ومكتب المفوضية في كمبوديا لمناقشة مذكرة التفاهم بهدف إضفاء الصيغة النهائية عليها. ووقت إعداد هذا التقرير، كانت المفاوضات بين الطرفين جارية بشأن مسألة عالقة واحدة.

باء - تنفيذ برنامج التعاون التقني وأنشطة مكتب كمبوديا

١- المساعدة على وضع وتنفيذ التشريعات المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان

١٨- يقدم مكتب المفوضية في كمبوديا ما يلي:

(أ) المساعدة للهيئات والجهات الفاعلة المعنية في عملية سن القوانين عن طريق ضمان أن تكون هذه القوانين متمشية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

(ب) تدريب الجهات المكلفة بإعداد القوانين، وتسهيل إشراك المجتمع المدني في هذه العملية؛

(ج) إسداء المشورة والمعلومات المتعلقة بالشؤون القانونية لأعضاء مجلس الشيوخ والجمعيات الوطنية.

١٩- وقام المكتب بإعداد قائمة وافية بالقوانين وبوضع الترتيبات اللازمة لنشرها لكي يتيح للقطاعات والمؤسسات المعنية إمكانية الحصول على المواد القانونية ذات الصلة.

٢٠- ويقوم مكتب كمبوديا حاليا بتقديم المساعدة التقنية اللازمة لوضع الأساس للنظام القانوني. وتتضمن هذه المساعدة أنشطة لتيسير مشاركة المجتمع المدني في عملية سن القوانين، ولا سيما من خلال تنسيق أفرقة عمل عديدة يمكن للمنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المدني من خلالها أن تقدم إسهاما بشأن مشاريع قوانين محددة.

وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، عمد مكتب المفوضية في كمبوديا لإعداد مشاريع القانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية، ولقانون الإدارة البلدية الدولية، وقانون الانتخابات المحلية، وقانون مراقبة حمل الأسلحة الخفيفة، وقانون الأراضي، وقانون مكافحة الفساد، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وقانون الرعاية، وقانون ضبط نوعية السلع والخدمات، الخ.

٢١- وفي آب/أغسطس ٢٠٠٠، شرع في تنظيم حلقة دراسية لصياغة القوانين مدتها ١٥ أسبوعا تتألف من سلسلة من الدورات الشهرية لمدة نصف يوم كل مرة. وكان من بين المشاركين أعضاء في مجلس الشيوخ وأعضاء في الجمعية الوطنية وأشخاص من كبار المسؤولين في الحكومة، وممثلون عن المنظمات غير الحكومية، وموظفون من مجلس الوزراء، والمجلس الأعلى للقضاء والمجلس الدستوري. وعقدت في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ حلقتان دراسيتان محددتان لواجبي السياسات عن دورهم في عملية سن القوانين. ووجهت دعوة إلى خبراء دوليين لحضور هاتين الحلقتين الدراسيتين بصفة أخصائيين.

٢٢- وكجزء من برنامج المساعدة المقدمة إلى وزارة العدل، والمجلس الدستوري والمجلس الأعلى للقضاء والمحاكم من كافة المستويات، يقدم مكتب المفوضية في كمبوديا المساعدة لتعزيز النظام القضائي من أجل إقامة العدل على النحو الملائم. وخلال الفترة بين آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، قام الموجهون القضائيون أيضا بتسيير إقامة برامج للنهوض بمستويات القضاة والمدعين العامين وغيرهم من موظفي المحاكم والمحامين لزيادة فهمهم لمعايير حقوق الإنسان وتطبيقها في إطار إقامة العدل، بما في ذلك تعزيز التنقيف في مجال القانون.

٢٣- وقام مكتب المفوضية في كمبوديا، بالتعاون مع وزارة العدل وبرعاية سفارة المملكة المتحدة، بتنظيم حلقة دراسية للقضاة والمدعين العامين وكتبة المحاكم في محاكم المقاطعات الأربع. وحضر حلقة العمل وكيل وزير العدل وعدد من المسؤولين الآخرين والأخصائيين من مختلف المنظمات غير الحكومية المعنية بمسائل تتعلق بالقانون والمحاكم. وأصدر مكتب المفوضية في كمبوديا مجموعات من القوانين الكمبودية بلغة الخمير لتوزيعها على القضاة والمدعين العامين، واللجان التابعة لمجلس الشيوخ والجمعية الوطنية، ومجلس الوزراء، ودوائر الشرطة، ومختلف الوزارات والمنظمات غير الحكومية. ويقدم مكتب المفوضية في كمبوديا الدعم للمبادرة الجديدة التي شرعت فيها نقابة المحامين لدفع الجمهور على مناقشة قضايا هامة معروضة أمام المحاكم. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٠، نظمت حلقة دراسية للمحامين، والقضاة، والمدعين العامين ومجموعات المجتمع المدني حول قضية مشهورة عرضت أمام المحاكم مؤخرا وهي تتعلق بقائد عسكري سابق من الخمير الحمر. ومن المزمع تنظيم حلقة دراسية أخرى مماثلة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٢٤- واستمر مكتب المفوضية في كمبوديا في تنفيذ برنامج الموجهين القضائيين بهدف تقديم الدعم التقني لأفراد السلطة القضائية في المحاكم الست التالية: محكمة بلدية بنوم بنه، محكمة مقاطعة تاكيو، محكمة مقاطعة كومبونغ تشام، محكمة مقاطعة كومبونغ تشنانغ، محكمة مقاطعة سفاي رينغ، محكمة مقاطعة باتمانغ.

٢٥- وأثناء الفترة قيد الاستعراض، ركزت أنشطة برنامج الموجهين القضائيين على تحسين إقامة العدل من خلال أنشطة بناء المؤسسات مثل:

التدريب أثناء الخدمة؛

تقديم المشورة عن القوانين والإجراءات وإدارة المحاكم؛

مراقبة المحاكمات أمام المحاكم؛

إجراء زيارات منتظمة إلى السجون.

٢٦- ولضمان التنسيق بين المحاكم، والشرطة القضائية، والمسؤولين في المقاطعات، ينظم برنامج الموجهين القضائيين اجتماعات شهرية للتنسيق في كل مقاطعة يعمل فيها أحد الموجهين القضائيين. وترتكز المناقشات أساسا على سيادة القانون، وتنفيذ هيئات أعمال القانون لقرارات المحاكم واستقلال القضاء. وإلى جانب تقديم الدعم للمجتمع المدني من خلال بناء القدرات على مستوى المقاطعات، يقدم الموجهون القضائيون أيضا دعما ماديا إلى المحاكم والسجون ويقومون بإبلاغ المكتب الرئيسي في بنوم بنه بأوجه الضعف في سير عمل المحاكم. وسيتم توسيع نطاق البرنامج في المستقبل القريب ليشمل محكمة الاستئناف والمحكمة العليا.

٢- بناء المؤسسات الوطنية وتعزيز الهيئات الحكومية الأخرى للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها

٢٧- منذ عام ١٩٩٣، ما انفك بناء وتعزيز المؤسسات الوطنية المعنية بالنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها يشكّلان أولوية من أولويات المكتب. ويقدم مكتب المفوضية في كمبوديا المشورة والمساعدة إلى الهيئات والوكالات الحكومية التي لها ولايات متصلة بحقوق الإنسان، ويجري حوار وثيق معها. ويشمل التعاون والحوار رصد حالات الانتهاك المزعومة والتحقيق فيها، وإعداد تقارير حكومية عن تنفيذ معايير حقوق الإنسان، ووضع القوانين والسياسات المتعلقة بحقوق الإنسان، والاضطلاع بأنشطة تثقيفية.

٢٨- ويتعاون مكتب المفوضية في كمبوديا أساسا مع المؤسسات التالية: اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وتلقي الشكاوى؛ اللجان التشريعية التابعة لكل من مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية؛ المجلس الأعلى للقضاء؛ مكتب المدعي العام؛ المحاكم؛ اللجنة الوزارية المشتركة المعنية بإعداد التقارير عن حقوق الإنسان وتقديمها إلى الأمم

المتحدة؛ اللجنة الحكومية الكمبودية لحقوق الإنسان؛ لجنة تسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي؛ قوات الشرطة الكمبودية الوطنية؛ القوات المسلحة الملكية الكمبودية والدرك الملكي؛ إدارة السجون؛ وزارة العدل؛ وزارة شؤون المرأة والمحاربين القدماء؛ المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. وأشار في مختلف فروع هذا التقرير إلى الأنشطة التي تم الاضطلاع بها بالتعاون مع جميع هذه المؤسسات.

٣- بناء القدرات والتدريب المقدم للمسؤولين الحكوميين في مجال إقامة العدل وغير ذلك من المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان

(أ) النهج المتبع

٢٩- لا تزال مسألة تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية على النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، من خلال زيادة فهم معايير حقوق الإنسان وتطبيقها، من أولويات مكتب المفوضية في كمبوديا. ويتم السعي إلى تحقيق هذا الهدف من خلال تنفيذ برامج واسعة النطاق للتعليم والتدريب، لا سيما في مجال المسائل المتعلقة بإقامة العدل، وإعداد مبادئ توجيهية عملية لأداء المسؤولين الحكوميين بواجباتهم المهنية، لا سيما موظفو إنفاذ القوانين.

٣٠- ينفذ مكتب المفوضية في كمبوديا منذ سنوات عديدة برامج للتعليم والتدريب. ويتبع المكتب نهجا متعدد المراحل يشمل ما يلي:

(أ) إعداد مناهج للجمهور من مختلف المهن؛

(ب) تدريب المدربين في إطار المؤسسات الحكومية الرئيسية؛

(ج) مواصلة الرصد وإسداء المشورة للمدربين الكمبوديين؛

(د) رصد برامج التدريب التي يقوم بها المدربون الكمبوديون أنفسهم وتقديم الدعم لها.

٣١- وبفضل اتباع هذا النهج، تم خلال السنوات العديدة الماضية، تكوين نواة من حوالي ٤٠ مدرسا في مجال حقوق الإنسان في كل من المؤسسات التالية: القوات المسلحة الملكية الكمبودية، والدرك الملكي، والشرطة الوطنية الكمبودية. كما تم تدريب المدرسين في دائرة التفتيش التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة العمل، ووزارة التدريب المهني وإعادة تأهيل الشباب. وبدلا من تقديم التدريب المباشر، يقوم مكتب المفوضية في كمبوديا حاليا بدعم ومراقبة الدورات التي ينظمها المدرسون المتدربون على أيدي المكتب، في جميع أنحاء المقاطعات والبلديات في كمبوديا، وكذلك بإسداء المشورة بشأن مضمون ومنهجية الدورات. وبذلك فإن عملية تحويل مسؤولية التدريب من مكتب المفوضية في كمبوديا إلى الوزارات والمؤسسات المعنية، قد قطعت شوطا كبيرا.

٣٢- بدأ مكتب المفوضية في كمبوديا بإجراء مناقشات مع دوائر التدريب في القوات المسلحة الملكية الكمبودية، والدرك الملكي، والشرطة الوطنية، بشأن إدماج التدريب في مجال حقوق الإنسان في برامج التدريب المهني لقوات الأمن هذه بغية زيادة دوام تثقيف المسؤولين عن أعمال القانون، وقوات الجيش في مجال حقوق الإنسان. وينبغي في الأجل الطويل أن يجل دمج التدريب في مجال حقوق الإنسان في برامج المدارس المهنية محل الدورات الخاصة في مجال حقوق الإنسان، التي يتم حاليا تنظيمها بدعم من مكتب المفوضية في كمبوديا. وتتضمن الصعوبات التي يمكن توقعها عند اتباع هذا النهج في صغر حجم الميزانية المخصصة من الموارد العامة للإدارات المعنية لأغراض التدريب، وكذلك العدد المحدود لبرامج التدريب المنظمة والمنتظمة الموفرة لأفراد قوات الجيش والأمن.

٣٣- وشرع مكتب كمبوديا بعملية تقييم القدرة المنهجية والفنية لنواة الموجهين في مجال حقوق الإنسان في كل من القوات المسلحة الملكية الكمبودية والدرك الملكي والشرطة الوطنية الكمبودية، بالاستناد إلى التغذية المرتدة من موظفي مكتب كمبوديا، لا سيما من العاملين في مكاتب المقاطعات، الذين يقومون برصد برامج التدريب وتقديم المساعدة في تنفيذها. ويجري حاليا التخطيط لأنشطة السنة المقبلة لتعزيز قدرة المدرسين على تقديم تدريب فعال في مجال حقوق الإنسان.

(ب) الشرطة الوطنية الكمبودية

٣٤- أجري أثناء الفترة قيد الاستعراض تدريب شامل في جميع أنحاء كمبوديا بالاستناد إلى جدول سنوي وضعته وزارة الداخلية يتعلق ببرنامج تدريب الشرطة في مجال حقوق الإنسان والقانون. وخلال الفترة الممتدة من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، قام المدرسون في الشرطة الذين تلقوا التدريب بمكتب المفوضية في كمبوديا بتدريب قرابة ١٤٥٠ مسؤولا من مسؤولي الشرطة، باستخدام المناهج التي وضعها المكتب.

٣٥- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، نظم مكتب المفوضية في كمبوديا دورة تدريبية في مقاطعة كمبونغ تشام لتدريب ٢٣ ضابطا في الشرطة الوطنية الكمبودية لكي يصبحوا مدربين في مجال حقوق الإنسان، وإعمال القانون، ومنهجية التدريب. وتمثل هدف الدورة في تدريب مدربين إضافيين من هيئة الشرطة، لتعيينهم في كل من المقاطعات العشر التي لا يوجد فيها إلا مدرب واحد في مجال حقوق الإنسان. وفي نهاية الدورة، التحق المتدربون الذين تم اختيارهم، بنواة المدرسين في الشرطة الذين يقومون بتطبيق برنامج التدريب على نطاق البلاد.

٣٦- واستمر في تنفيذ المشروع المشترك بين الوكالات المعنون "إنفاذ القوانين المناهضة للاستغلال الجنسي للأطفال" والذي يشارك فيه مكتب المفوضية في كمبوديا إلى جانب اليونيسيف والمنظمة الدولية للهجرة، ومؤسسة رادا بارنن، والمنظمة الدولية للرؤية العالمية، ووزارة الداخلية. ويتمثل الهدف الإجمالي للمشروع في تحسين قدرة

الشرطة وقضاة التحقيق، والمدعين العامين على التحقيق في حالات الاستغلال الجنسي والاتجار بالأطفال، بما في ذلك إنقاذ الضحايا، وتطوير نظم الإحالة، وتوقيف مرتكبي الجرائم، واتخاذ الإجراءات القانونية. وأهم عناصر البرنامج هي وضع إجراءات لعمل رجال الشرطة عند التحقيق في حالات الاستغلال الجنسي ضد الأطفال، ووضع مواد تدريبية وتقديم التدريب الأساسي لكبار ضباط الشرطة، وإنشاء فرقة متخصصة للتحقيق وتقديم التدريب المتعمق لها.

٣٧- وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قامت أفرقة عمل أنشئت في وزارة الداخلية بمراجعة الدليل المتعلق بفهم الاستغلال الجنسي للأطفال والتحقيق فيه، ودليل المدرب عن نفس الموضوع اللذين تم إعدادهما في وقت سابق في عام ٢٠٠٠. وسيتم وضع الصيغة النهائية لهما عن قريب مع مراعاة تعليقات أفرقة العمل. وقد استخدم هذان الدليلان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ لتدريب فرقة مؤلفة من أفراد من مختلف إدارات الشرطة تم إنشاؤها في وزارة الداخلية لتنسيق التحقيق. وعقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ دورة تدريبية مدتها ١٠ أيام للمسؤولين من الشرطة والمحاكم وممثلين عن وزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة التدريب المهني ووزارة إعادة تأهيل الشباب، المعنية بمنع ظهور حالات الاستغلال الجنسي للأطفال والتحقيق فيها. وتم الإعلان في التلفزيون الكمبودي عن إنشاء خط للاتصال المباشر بوزارة الداخلية للإبلاغ عن حالات الاستغلال الجنسي للأطفال، وبدأ الجمهور باستخدامه، مما أدى إلى إنقاذ العديد من الضحايا. ويقدم خبير دولي التدريب في موقع العمل للمسؤولين من الشرطة من خلال عمليات التحقيق في حالات معينة ومتابعتها. ويتم حالياً إنتاج شريطي فيديو عن التدريب.

(ج) القوات المسلحة الكمبودية الملكية والدرك الملكي

٣٨- استمر المدربون من الجيش والدرك الذين تلقوا تدريباً على أيدي مكتب المفوضية في كمبوديا، في تنظيم الدورات التدريبية في جميع أنحاء كمبوديا بالاستناد إلى جدول سنوي وضعته وزارة الدفاع بشأن تدريب القوات المسلحة الملكية الكمبودية في مجالي حقوق الإنسان والقانون. وتم أثناء الفترة الممتدة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وبدعم من موظفي مكتب المفوضية في كمبوديا وبمساعدهم، تدريب قرابة ١ ٥٨٠ فرداً من أفراد القوات المسلحة الملكية الكمبودية و ١١٠ أفراد من الدرك الملكي. وشرع مكتب المفوضية في كمبوديا باستعراض مواد التدريب المستخدمة في مختلف المدارس والأكاديميات العسكرية في كمبوديا، بهدف استنباط طرق جديدة لإدراج الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان فيها. ومن المزمع تنظيم حلقة تدريبية في بنوم بنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ لكبار الضباط في الدرك الملكي.

(د) وضع قواعد السلوك

٣٩- أنشئ فريق عامل مؤلف من أفراد من القوات المسلحة الملكية الكمبودية والدرك الملكي، والشرطة الوطنية الكمبودية، ولجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس الشيوخ، ومعهد حقوق الإنسان الكمبودي التابع للمنظمات غير الحكومية المحلية، واليونسكو، ومكتب المفوضية في كمبوديا، والاتحاد الأوروبي، لوضع قواعد سلوك لموظفي كل من القوات المسلحة الملكية الكمبودية والدرك الملكي والشرطة الوطنية. وفي الفترة الممتدة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، قام الفريق العامل، الذي يشترك في رئاسته كل من المعهد الكمبودي لحقوق الإنسان ومكتب المفوضية في كمبوديا، بإعداد المشاريع الثلاثة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، عقد محفل وطني شاركت فيه أعداد كبيرة من المؤسسات المعنية، والوزارات، والمجتمع المدني، لاستعراض المشاريع الثلاثة وتقديم التعليقات قبل وضع الصيغة النهائية لها. وشارك مكتب المفوضية في كمبوديا في مناقشة إدماج معايير حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة. ومن المتوقع أن يتم عن قريب وضع الصيغة النهائية للمدونة وإصدارها في شكل كتيب جيب لتوزيعها على جميع أفراد الجيش والدرك والشرطة في كمبوديا.

(هـ) حقوق العمل

٤٠- استمر مكتب المفوضية في كمبوديا بتقديم المساعدة لبرامج التدريب في مجال حقوق العمل التي يقوم بتطبيقها مفتشو العمل التابعون لوزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل ووزارة التدريب المهني وإعادة تأهيل الشباب، الذين تم فيما سبق تدريبهم بمكتب كمبوديا. وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، نظمت ثماني دورات تدريبية في مصانع الألبسة في بنوم بنه لصالح ٢٠٥ من الموظفين الإداريين، وممثلي النقابات، وممثلي العمال، والعمال.

٤١- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، شارك مكتب المفوضية في كمبوديا في حلقة عمل إقليمية حول حقوق الإنسان عقدت في بنوم بنه. ونظم حلقة العمل هذه مركز رصد موارد آسيا ومنظمة العمل الكمبودية، وشارك فيها ممثلون عن منظمات العمل من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وتايلند، وفيت نام، والصين، وكمبوديا. وفي حلقة العمل هذه، عرض مكتب المفوضية في كمبوديا المعايير الدولية لحقوق العمل و"المبادرة العالمية المدججة". كما استمر مكتب المفوضية في كمبوديا في رصد عمل لجنة العمل الثلاثية الاستشارية.

(و) البيئة

٤٢- شرع مكتب المفوضية في كمبوديا بالتعاون مع وزارة البيئة والفريق العامل المعني بالبيئة التابع لمحفل المنظمات غير الحكومية، بإعداد مواد تدريبية لاستخدامها في "برنامج التدريب على الدفاع عن الحقوق المتعلقة

بالبيئة". ومن المزمع أن تنظم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ دورة لتدريب المدربين من بين الموظفين في وزارة البيئة وممثلي المنظمات غير الحكومية المعنية.

٤٣ - وعقدت في مقاطعة باتامبانغ، في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٠، حلقة عمل عن القضاء على قطع الأخشاب غير المشروع، موجهة إلى حراس المنتزهات الوطنية وأفراد الجيش وأفراد الدرك ومفوضي الشرطة. ونظم حلقة العمل هذه موظفون من وزارة البيئة بدعم من مكتب المفوضية في كمبوديا، وبلاستناد إلى المنهاج الذي وضعه المكتب.

(ز) الاتجار بالأشخاص

٤٤ - نظمت مكاتب عديدة في المقاطعات تابعة لمكتب المفوضية في كمبوديا حلقات عمل عن موضوع الاتجار بالأشخاص لصالح مختلف المجموعات المستهدفة، وذلك بالاستناد إلى المنهاج الذي وضعه المكتب. وتضمنت المجموعات التي استهدفتها حلقات العمل هذه، أساسا، طلاب المدارس الابتدائية والثانوية، والمدرسون، وقادة البلديات والقرى. كما نظمت على مستوى المقاطعات حلقات عمل للموظفين المعنيين بحقوق الإنسان وبالمسائل ذات الصلة بالديمقراطية.

٤ - الالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير عن حقوق الإنسان وتنفيذ

التوصيات الصادرة عن هيئات رصد المعاهدات

٤٥ - كمبوديا طرف في صكوك حقوق الإنسان الدولية الرئيسية الستة، وقد قدمت تقارير أولية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية حقوق الطفل.

٤٦ - ويواصل مكتب كمبوديا تقديم المساعدة إلى اللجنة المشتركة بين الوزارات والمعنية بإعداد التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان إلى الأمم المتحدة، من أجل إعداد تقارير لتقديمها طبقا لالتزامات الحكومة بموجب مختلف الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي الفترة قيد الاستعراض، استمر مكتب كمبوديا في تقديم المساعدة إلى اللجنة المشتركة بين الوزارات لإعداد تقرير الحكومة عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما وفر مكتب المفوضية في كمبوديا شخصا متخصصا في صياغة النصوص الفنية لمساعدة وزارة شؤون المرأة والمحاربين القدامى واللجنة المشتركة بين الوزارات على الاضطلاع بهذه المهمة. وكمتابعة للتوصيات التي أصدرتها حلقة العمل عن تقديم التقارير عن معاهدات حقوق الإنسان، التي نظمها مكتب المفوضية في كمبوديا ومركز المؤسسات الديمقراطية في الجامعة الوطنية الأسترالية، في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، يحضر الآن بصورة منتظمة ممثل عن المنظمة غير

الحكومية، "لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة"، الاجتماعات الأسبوعية التي تعقدها اللجنة المشتركة بين الوزارات للمساعدة على صياغة التقارير التي تقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٤٧- وقامت اللجنة المشتركة بين الوزارات بوضع الصيغة النهائية لمشروع تقرير حكومة كمبوديا الملكية عن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، في أوائل عام ٢٠٠٠. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٠، قدمت اللجنة المشتركة بين الوزارات هذا التقرير إلى لجنة حقوق الإنسان الكمبودية التابعة لحكومة كمبوديا الملكية، لاستعراضه بصورة نهائية، وكان من المنتظر إصداره وقت كتابة هذا التقرير.

٥- الدعم المقدم إلى المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في كمبوديا

٤٨- يحتل تعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية في كمبوديا ومنظمات المجتمع المحلي الأخرى على القيام بأنشطة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان مكان الأولوية بالنسبة لمكتب المفوضية في كمبوديا، وهو ضروري في الأجل الطويل لإعمال سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان في كمبوديا. وفي هذا الصدد، يقدم مكتب المفوضية في كمبوديا التدريب والمشورة القانونية وغيرها من أشكال المساعدات الفنية والمالية. والمنظمات غير الحكومية هي شريك رئيسي في تنفيذ برامج المكتب، ولا سيما في مجالات الرصد والتحقق والحماية، وتعديل القوانين، والتثقيف، والتدريب، والإعلام، والدعوة.

٤٩- وخلال الفترة الممتدة من آب/أغسطس إلى شباط/فبراير ٢٠٠٠، قام مكتب المفوضية في كمبوديا بتيسير عمل لجنة حقوق الإنسان المعنية بإنتاج شرائط الفيديو في كمبوديا، وهي تتألف من اثني عشرة منظمة غير حكومية، معنية بتنقيح وإنتاج شرائط الفيديو عن مختلف القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان. وتم وضع الصيغة النهائية لاثني عشر شريط فيديو عن قضايا تتعلق مثلا بالإعلام العالمي لحقوق الإنسان، والتعذيب، وإعمال حقوق الإنسان والقانون، والحق في التمثيل القانوني، والاتجار بالأشخاص، والعنف المتزلي، وحقوق المرأة، والانتخابات، والبيئة. ويتم حاليا بث شرائط الفيديو عن طريق التلفزيون عبر الكابل.

٥٠- ويقوم مكتب المفوضية في كمبوديا برصد تنفيذ المنظمات غير الحكومية الكمبودية لأربعة عشر مشروعاً في مجال حقوق الإنسان، يتم تمويلها من الصندوق الاستئماني لبرنامج التعليم في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا. ومن بين المشاريع ما يلي:

(أ) إنتاج مسرحيات عن حقوق الإنسان بلغة الخمير؛

(ب) برنامج لحو الأمية للسجناء؛

- (ج) توفير التثقيف في مجال حقوق الإنسان لضباط الشرطة والسجون فيما يتعلق بحقوق المرأة؛
- (د) تقديم المساعدة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان؛
- (هـ) تدريب العاملين الطبيين في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وحقوق الإنسان؛
- (و) تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية على إدارة المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- (ز) توفير الحماية والتعليم للأقليات الإثنية؛
- (ح) تقديم المساعدة القانونية للجائحين الأحداث ولضحايا الجريمة.
- ٥١ - بالإضافة إلى مواصلة عمليات الرصد، بما في ذلك الزيارات الميدانية، قام مكتب كمبوديا في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ باستعراض المشاريع في منتصف المدة، وذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية. ويتم حاليا استعراض مواد التدريب التي استخدمتها هذه المنظمات غير الحكومية.
- ٥٢ - وواصل مكتب كمبوديا مشاركته في الاجتماعات المنتظمة التي تعقدها اللجنة الكمبودية المعنية بالعمل في مجال حقوق الإنسان، وهي ائتلاف مكون من ١٧ منظمة غير حكومية هدفها اتخاذ إجراء منسق بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان. كما يقدم مكتب المفوضية في كمبوديا المساعدة لفروع لجنة العمل في مجال حقوق الإنسان في المقاطعات، لتعزيز عملها في مجالي الرصد والحماية.
- ٥٣ - وينظم مكتب المفوضية في كمبوديا اجتماعات إعلامية ودورات تدريبية قصيرة المدة لطائفة من المجموعات بما فيها النساء الضعيفات الحال، وطلاب الجامعات ومختلف المنظمات المهتمة بحقوق الإنسان.
- ٥٤ - وقام مكتب المفوضية في كمبوديا، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بتنظيم حلقة عمل لمدة يومين عن حقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لموظفي مكتب المفوضية في كمبوديا والمنظمات غير الحكومية المعنية. وقد حدد المشاركون قضايا وشواغل حساسة تتعلق بحقوق الإنسان في سياق وباء نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في كمبوديا، وقاموا بصياغة توصيات لكي يتخذ كل من مكتب المفوضية في كمبوديا والمنظمات غير الحكومية الرئيسية إجراءات في هذا الصدد.

٥٥ - وتم تصميم ملصقات عن حقوق الأقليات، وحقوق الإنسان المصابين بنقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والاتجار بالأشخاص وحالات القتل على أيدي العصابات، وهي في مرحلة الإنتاج لتوزيعها بصورة عامة وكذلك لاستخدامها في أنشطة التدريب. ويتم بصورة منتظمة توزيع مطبوعات وأدوات ومواد تدريبية عن حقوق الإنسان على المنظمات غير الحكومية والإدارات الحكومية.

جيم - كمبوديا وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٥٦ - يطلع مكتب المفوضية في كمبوديا بمهمة تنسيق جميع المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون على نطاق المنظومة. وكجزء من فريق الأمم المتحدة العامل في البلد، شارك مكتب كمبوديا في وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة الممتدة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٥، وهو الإطار الذي حدد حقوق الإنسان بوصفها أحد المواضيع الأربعة الشاملة لعدة قطاعات، التي ترد في جميع مجالات التركيز. وقد أعد الإطار على أساس الاستنتاجات الواردة في التقييم القطري المشترك في كمبوديا وعلى أساس الولايات والتجارب والمزايا النسبية لكل من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة العاملة في البلد.

٥٧ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، نظم فريق الأمم المتحدة العامل في البلد حلقة عمل عن إدماج حقوق الإنسان في عملية وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبرامج الأمم المتحدة القطرية في كمبوديا. وعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ اجتماع لتابعة حلقة العمل هذه. ويواصل مكتب كمبوديا عمله لإدماج معايير حقوق الإنسان في الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر والخطة الثانية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (٢٠٠١-٢٠٠٥) التي يتم إعدادها حاليا.

دال - موظفو مكتب كمبوديا والحالة المالية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني

لبرنامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا

٥٨ - يتألف مكتب المفوضية في كمبوديا من رئيسي واحد موجود في بنوم بنه، وثمانية مكاتب إقليمية وستة مكاتب للموجهين القضائيين. ويتألف المكتب من مكتب المدير، ووحدة للمساعدة القانونية، ووحدة التعليم والتدريب والإعلام، ووحدة الرصد والحماية، والوحدة الإدارية، وشبكة المكاتب في المقاطعات، وبرنامج الموجهين القضائيين.

٥٩ - وشارك مكتب المفوضية في كمبوديا في طائفة واسعة النطاق من الأنشطة للتصدي لمسألة الاتجار بالأشخاص على المستويين الإقليمي والوطني. وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، أنشئ الفريق العامل الوطني الكمبودي المعني بمسألة الاتجار بالأشخاص، وهو مؤلف من ممثلين عن الوزارات المعنية، والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة المعنية. ويقوم مكتب المفوضية في كمبوديا بتيسير الإجراءات الوقائية التي تتخذها الحكومة

والمنظمات غير الحكومية وكذلك بعمليات التحقيق الفعلية وتقديم المساعدة إلى ضحايا فرادى حالات الاتجار. وعمل مكتب المفوضية في كمبوديا مع وكالات أخرى لإنتاج برنامج تلفزيوني عن الاتجار والإجبار على ممارسة السبغاء تم عرضه على شاشات التلفزيون الوطنية. وتتضمن المبادرة الإقليمية للقضاء على الاتجار تسعة مشاريع إقليمية هي:

- (أ) البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية؛
 - (ب) مشروع منظمة الهجرة الدولية لعودة النساء والأطفال المستضعفين ودمجهم في المجتمع؛
 - (ج) مركز ميكونغ للقوانين المتعلقة بالهجرة غير المشروعة؛
 - (د) مشروع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن القضاء على الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي للمرأة والطفل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛
 - (هـ) المشروع المشترك بين الوكالات بشأن الاتجار بالمرأة والطفل في منطقة الميكونغ الفرعية؛
 - (و) مشروع الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بشأن الاتجار بالنساء والأطفال.
- ٦٠ - وأدت المبادرة الإقليمية الآسيوية لمناهضة الاتجار بالأشخاص إلى تشجيع جميع الحكومات في المنطقة على وضع خطط وطنية للعمل لمناهضة الاتجار.
- ٦١ - كما يقوم رئيس وحدة الرصد والحماية بدور المساعد للممثل الخاص للأمين العام لحقوق الإنسان في كمبوديا.
- ٦٢ - وتتألف الشبكة حاليا من ثلاثة مستشارين دوليين (من متطوعي الأمم المتحدة)، وستة من الموظفين المحليين وثمانية من المساعدين المحليين في مجال حقوق الإنسان. ويشمل الموجهون القضائيون ستة موظفين قانونيين دوليين، تم توظيفهم كخبراء استشاريين، وستة من المساعدين المحليين.